

التَّرَادِفُ فِي كِتَابِ "الألفاظ الكتابية" لعبد الرحمن بن عيسى بن حمّاد الهمذاني (مقاربة دلالية)

ياسمين سعد الموسى، نوال عبد الرحمن الشوابكة، خالد محمد المساعفة*

ملخص

يروم هذا البحث دراسة التَّرَادِفِ في كتاب من كتب التُّرَاثِ، وهو كتاب "الألفاظ الكتابية" لعبد الرحمن بن عيسى الهمذاني (ت 320هـ)، في ضوء علم الدلالة بغية رصد أوجه التَّلَاقِي الحاصل بين مفهوم التَّرَادِفِ الوارد في كتاب الألفاظ الكتابية والأنظار اللسانية الحديثة. وعلة اختيار كتاب الألفاظ تكمن في كونه لم يحظ -في حدود علم الباحثين- بما يليق بمثله من دراسة، فضلاً عن كونه يُشكّل مادة قيّمة في موضوع التَّرَادِفِ.

وقد وقف البحث على جمع من القضايا الدلالية المرتبطة بالتَّرَادِفِ ومن أبرزها:

- 1- توضيح المعنى الدقيق للتَّرَادِفِ عند الهمذاني وعند اللغويين المحدثين.
- 2- الإطلاع على أوجه التَّشَابُه بين الفكر اللساني العربي والفكر اللساني الغربي من خلال الربط بين نظريات المعنى عند الغربيين والتَّرَادِفِ عند الهمذاني.
- 3- الوقوف على قضية التغير الدلالي عند الهمذاني وذلك لتبيّن المستوى المتقدّم الذي كانت عليه الدراسات اللغوية في التُّرَاثِ.

الكلمات الدالة: التَّرَادِفِ، الألفاظ الكتابية، مقاربة دلالية، نظريات المعنى، التغير الدلالي.

المقدمة

عبّاد: لو أدركت عبد الرحمن بن عيسى مصنف الألفاظ لأمرت بقطع يده، فسئل عن السبب؟ فقال: جمع شُدُور العربية الجزلة في أوراق يسيرة فأضاعها في أفواه صبيان المكاتب، ورفع عن المتأبّين تعب الدُّروس والحفظ الكثير والمطالعة الكثيرة الدائمة. (الذهبي، 1424)

وقال عنه صاحب إنباه الرّواة: "وألفاظه هذه من الألفاظ اللغوية المختارة، وهي أحسن ما يستعمله الكُتّاب". وقال كذلك: "وهو أجود كتاب في فنه" (القفاطي، 1986).

وكتاب الألفاظ الكتابية للعلامة الهمذاني الكاتب يُعدّ من الكتب الفريدة في بابهِ وذلك لأنّه جمع بعض جذور اللّغة واشتقاقاتها المستعملة عند التّأليف ولدى الكتابة جامعاً النظير إلى نظيره والشبيه إلى شبيهه والمثيل إلى مثيله بل وجمع بين الأضداد من الكلمات العربية الأصلية ليكون الكاتب على بصيرة من أمره عند اختيار ما يريد التعبير به عن مراده والذي يجيش في نفسه وكل هذا موجود في المعاجم العربية ولكن ترتيبه ووضعه في هذه الصورة سهل التناول هو أجمل ما في الأمر. (الهمذاني، 1981)

عنوان الكتاب:

إنّ النّاطر في هذا الكتاب يستطيع أن يستنتج من خلال

ترجمة عبد الرحمن بن عيسى الهمذاني (ت 320هـ/933م):
اسمه: هو عبد الرحمن بن عيسى بن حمّاد الهمذاني كاتب الرسائل للأمير بكر بن عبد العزيز بن أبي دلف العجلي.
كان شيخاً صالحاً مُتبحراً من أهل البيوتات القديمة. وكان الشيخ إماماً في اللّغة والنحو ذا مذهب حسن وكان كاتباً سديداً وشاعراً فاضلاً. له مُصنّفات قليلة الحجم لا يستغني عنها طالب الكتابة (الحموي، 1994). وفاته: جعله ابن قاضي شعبة في وفيات سنة 320 تقديراً، وقال له (ألفاظ الكُتّاب). (الزركلي، 2002).

تعريف بكتاب الألفاظ الكتابية:

إنّ هذا الكتاب هو مجموعة من الكلمات والجمل المترادفة المعنى الواردة في مصنّفات أشهر علماء عصر الزهو ولذا فإن فائدتها عظيمة. (فنديك، 1896)، وقال عنه صاحب بن

* قسم اللغة العربية، كلية الأميرة عالية الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن؛ وقسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، الجامعة الأردنية؛ وجامعة الحسين بن طلال، الأردن. تاريخ استلام البحث 2016/7/19، وتاريخ قبوله 2016/10/16.

عن أختها في موضعها من المكاتبية، أو تقوم مقامها في المحاورة، إما بمشاكله أو بمجانسة أو بمجاورة". (الهمداني، 1981).

أسباب التأليف:

أعرب الهمداني عن علّة تأليف كتابه وإيراد الألفاظ المُتَوَعَّعة قائلاً: " فإذا عرفها العارف بها وبأماكنها التي توضع فيها كانت له مادّة قويّة وعوناً وظهيراً، فإن كتب عدّة كتب في معنى تهنئة أو تعزية أو فتح أو... أمكنه تغيير ألفاظها مع اتفاق معانيها. وأن يجعل مكان (أصلح الفاسد). (لمّ الشعث). ومكان (لمّ الشعث). (رتقّ الفتق) و(شعب الصّدع). وهذا قياس فيما سواه من أبواب ألفاظ هذا الكتاب. " (الهمداني، 1981).

إذن كان هدف تأليف الكتاب تعليمياً؛ إذ إنه يُقدّم للمتأدّبين طرائق استعمال الألفاظ، وشبيه بهذا القول ما صرح به ابن قتيبة (ت 276هـ) في كتابه "أدب الكاتب" حيث علّل سبب تأليفه قائلاً: " فما رأيت أحداً فرق ما بين الوكع والكوع، ولا الحنف من الفرع، ولا اللّمي من اللطع، فلمّا رأيت هذا الشّأن كل يوم إلى نقصان، خشيت أن يذهب رسمه ويعفو أثره، جعلت له عنايتي وجزءاً من تألّفي". (ابن قتيبة، 1997) "ويبدو أنّ الغاية من تأليف هذه المصنّفات إضافةً لخدمة أغراض اللّغة وبيان وجوهها ومدخلها وتلّوات أبعادها؛ القصد التّعليمي، الذي يسعى لتغليب وجوه البحث اللّغوي، ووضع مادة اللّغة بين أيدي طلابها. (عبد الجليل، 1997).

مصادر الكتاب

اعتمد الهمداني في نقولاته مجموعة من اللّغويين والنحويين فنجده ينقل عن الأصمعي وأبي عبيدة وأبي زيد والمبرد والمازني والفراء وابن قتيبة وابن خالويه والواسطي وخلف الأحمر وابن السكيت وابن دريد وغيرهم الكثير في أكثر من موضع، ونحو ذلك قوله: "قال الأصمعي لا يكون الصّدف والشكّم إلا في المكافأة، وقد يُستعمل الصّدف في موضع العطية". قال ابن خالويه: الجدا من العطية والمطر جميعاً يمدان ويقصران. " (الهمداني، 1981)

تّويب الكتاب:

قسّم الهمداني كتابه إلى ثلاثمائة وستة وستين باباً، عالج في كلّ باب منها ألفاظاً خاصّة بموضوع معين رأى أنه من المواضيع التي تهّم الكُتّاب، فبدأها باب بمعنى أصلح الفاسد، ومن ثمّ باب في معنى صلح الشيء، ثمّ باب في معنى لا يستطاع صلاح الأمر، باب اعوجاج الشيء، باب بمعنى سلك

عنوانه أنّ الكتاب موجه للكُتّاب بشكل خاص، فقد ذكر قديماً باسم (ألفاظ الكُتّاب) و(ألفاظ عبد الرحمن)، (القطني، 1986)، وذكر في طبعة بيروت بعنوان (كتاب الكلام) وفي نسخة أخرى منه محققة ومطبوعة بعنوان (كتاب ألفاظ الأشباه والنظائر) (الهمداني، 1981). وفي هذا العنوان إشارة واضحة إلى عدم التّرادف التام، فهي متشابهة ومتناظرة وليست متطابقة اعتماداً على ما ورد في الكتاب، وسيعتمد البحث هنا العنوان الأكثر شيوعاً واستخداماً عند القدماء والمحدثين وهو (الألفاظ الكتابية).

مفهوم الألفاظ الكتابية:

يبدو من تصفّح الكتاب بدءاً بمقدمة المؤلف أن المقصود بـ(الألفاظ الكتابية) من وجهة نظر الهمداني: "ألفاظ كتاب الرسائل والدواوين البعيدة من الاشتباه والالتباس، السليمة من التقعير، المحمولة على الاستعارة والتلويح على مذاهب الكتاب وأهل الخطابة دون مذاهب المتشدّقين والمتفصّحين من المتأدّبين والمؤدّبين المتكلفين". (الهمداني، 1981)

فالهمداني جمع في كل باب تحت عنوان جامع مجموعة من العبارات التي يستطيع الكاتب أن يبادل بعضها ببعضها الآخر عوضاً عن التكرار في الاستخدام، مشروطاً فيها الوضوح والسهولة والبيان.

ونرى في (الألفاظ الكتابية) أن استعمال مصطلح (المعنى) إنما يراد به الفكرة أو الغرض الجزئي، وهذا بين في تسمية الأبواب مثل: باب في (معنى لا يستطاع إصلاح الأمر) وباب (بمعنى سلك طريقته) و باب بمعنى أصل الشر)، فالهمداني قصد إلى تمكين الكاتب من التعبير عن (المعنى) أي الفكرة بألفاظ متعددة مرة بعد مرة (الداية، 1996).

منهج الكتاب:

بدأ الهمداني كتابه بمقدمة أبان فيها عن مادته وموضوعاته، والغاية من تأليف مُصنّفه، وأوضح منهجه في انتقاء ألفاظ كتابه، وتعمّده السّهل الواضح حيث يقول "فجمعتُ في كتابي هذا لجميع الطبقات أجناساً من ألفاظ كتاب الرسائل والدواوين البعيدة من الاشتباه والالتباس، السليمة من التقعير، المحمولة على الاستعارة والتلويح على مذاهب الكتاب وأهل الخطابة دون مذاهب المتشدّقين والمتفصّحين من المتأدّبين والمؤدّبين المتكلفين، البعيدة المرام، على قريها من الإفهام، في كل فن من فنون المخاطبات، ملنقطة من كتب الرسائل وأفواه الرجال، وعرصات الدواوين ومحافل الرؤساء، ومُتخيّرة من بطون الدفاتر ومُصنّفات العلماء، فليست لفظة إلا وهي تتوب

اللغة تربطها علاقات دلالية وتشارك جميعاً في التعبير عن معنى عام يُعدُّ قاسماً مشتركاً بينها جميعاً مثل الكلمات الدالة على الألوان والكلمات الدالة على النبات... الخ. (عوض، 1999).

وتقول هذه النظرية إنه لكي تفهم معنى كلمة يجب أن تفهم كذلك مجموعة الكلمات المتصلة بها دلاليًا. وهدف التحليل للحقول الدلالية هو جمع كل الكلمات التي تخص حقلاً مُعِيناً والكشف عن صلاتها الواحدة منها بالأخرى، وصلاتها بالمصطلح العام أو بالمعنى العام الذي تنضوي تحته هذه الكلمات ويتفق أصحاب هذه النظرية على مجموعة من المبادئ منها:

1. لا وحدة معجمية عضو في أكثر من حقل.
2. لا وحدة معجمية لا تنتمي إلى حقل معين.
3. لا يصحُّ إغفال السياق الذي ترد فيه الكلمة.
4. استحالة دراسة المفردات مستقلة عن تركيبها النحوي.

وهذه النظرية بهذه المبادئ تحاول شمول جميع مفردات اللغة بضم كل مفردة إلى حقل دلالي مُعِين كما أنها تحرص على أخذ السياق ضمن اهتماماتها عند دراسة الكلمة وهي بذلك تضم إلى أهميتها أهمية نظرية السياق، وتهتم بالعلاقات الدلالية ومن هذه العلاقات ما يُقدمه لنا اللغوي الأمريكي سيدني لامب على النحو الآتي:

1. قد يكون للكلمة الواحدة أكثر من دلالة وهو ما يُسمى بتعدد المعنى أو المشترك اللفظي مثل كلمة العين.
2. إن بعض الكلمات المختلفة قد تُعطي مدلولاً واحداً وهو ما يسمى بالتَّرَادف.
3. بعض الكلمات يعطي دلالة مُركبة مثل كلمة ريم التي تدلُّ على غزال + أنثى.
4. هناك كلمات إذا رُكبت معاً أصبحت لها دلالة مختلفة تماماً عن دلالاتها ساعة إفرادها ومن ذلك: أ-جناح المسلمين للدلالة على البريد في العصر العباسي. ب-رأس المال.

5. هناك ثنائيات من الكلمات تدلُّ إحدى الكلمتين في كل منهما على عكس الأخرى مثل: كبير وصغير، طويل وقصير.

6. هناك بعض الكلمات تتضمن دلالة كلمات أخرى، ومثال ذلك كلمة حيوان التي تتضمن الإنسان وغيره من أنواع الحيوانات.

7. بيان علاقة الجزء بالكل مثل علاقة الرأس بالجسد والغصن بالشجرة فالرأس جزء من الجسد وليس نوعاً منه (عوض، 1999).

طريقته، باب العفو، باب الجزاء، باب الزلة والخطأ، باب اللؤم، باب أسماء الثأر، باب الحقد والضغينة... الخ.

فالهمداني قسّم مُصنّفه إلى عدد من الأبواب تمثل الأغراض الجزئية للحديث والتعامل والتفكير التي تصب اللغة فيها معبرة عنها ليتم التواصل الإنساني وممارسة الحياة العملية والفكرية، ولكن الهمداني اتجه بعمله وجهة خاصة هي: خدمة الكتاب في دواوينهم وكذلك من شابههم، وقد اهتم بإيراد الجمل والعبارات الدائرة حول فكرة أو غرض (الشكر، الإسراع، التباطؤ، النصر، الأمر والنهي، ...) ولم يجعل وكده الألفاظ المفردة أسماء أو صفات ولم يرد فيها إلا القليل النادر. (الداية، 1996)

ومن الملاحظ أن الهمداني قد وضع عنواناً مستقلاً لكل باب من أبوابه ولعلّه في هذا يتفق ونظرية الحقول الدلالية التي تنص على وجود كلمة أساسية للباب وبقية الكلمات تندرج تحتها. فالهمداني جمع في كل باب بين مجموعة من الكلمات التي لا ينتمي بعضها إلى بعض اشتقاقياً بل رصد مجموعة من الكلمات التي تغطي مجالاً لغوياً واحداً ترتبط فيما بينها بعلاقة تقارب دلالي. ولعل وضع العنوان الجامع لكل باب يشير إلى العلاقة التي تربط بين الألفاظ الواردة فيه.

نظريات المعنى في كتاب الألفاظ الكتابية

تُدرس ظاهرة التَّرَادف دراسة دلالية من خلال نظريات دلالية ثلاث، تتمثل في نظرية الحقول الدلالية ونظرية السياق ونظرية التحليل التكويني، حيث تمكن الحقول الدلالية من جمع الألفاظ التي تتقارب معانيها وحصرها في حقل دلالي واحد، أما السياق فهو يكشف عن استعمالات اللفظ ويحدد معناه بحيث يمكن من تمييز معناه عن معاني الألفاظ الأخرى التي تنتمي إلى نفس الحقل الدلالي، وأما التحليل التكويني فيكشف عن الملامح المشتركة بين ألفاظ الحقل الواحد وكذا الملامح التمييزية، وذلك من خلال مختلف السياقات التي يرد فيها اللفظ.

أولاً: نظرية الحقول الدلالية

تُعد هذه النظرية من أهم النظريات التي اهتمت بدراسة المستوى الدلالي للغة وتقوم دراستها لمفردات اللغة طبقاً لما أودع الله العقل البشري من قدرة على تداعي المعاني، إذ إن الحقل الدلالي يتكون من مجموعة من مفردات اللغة تخضع في مجموعها لمعنى واحد عام تدور في فلكه هذه المفردات والحقل الدلالي كما يعرفه أولمان "هو قطاع متكامل من المادة اللغوية يعبر عن مجال معين من الخبرة، وهو مجموعة من مفردات

الحقول الدلالية في كتاب الألفاظ الكتابية.

يُعدُّ كتاب الألفاظ الكتابية من أوائل المؤلفات العربية التي برهنت على أن اللغويين العرب القدامى قد اهتموا في فترة مبكرة إلى تصنيف المدلولات في حقول دلالية ومفهومية، فكانت لهم الريادة في هذا المجال، فهو من أوائل الكتب التي جمعت ألفاظاً مُرتبة حسب نظرية الحقول الدلالية "ويبدو أن اللغويين العرب قد تفتنوا في وقت مبكر إلى فكرة الحقول الدلالية من خلال تأليفهم لمعاجم المتوارد أو معاجم تداعي المعاني؛ وهي الفصيحة من المعاجم التي يلجأ إليها الباحث لا عندما يعسر عليه المعنى، بل عندما يستعصي عليه لفظ يوافق معنى يدور في خاطره ومنها جواهر الألفاظ لقدامة بن جعفر، والألفاظ الكتابية للهمذاني، ومتخير الألفاظ لابن فارس، ومبادئ اللغة للإسكافي... وتعد هذه المعاجم الدلالية مدارس أو موضوعات قائمة بذاتها" (شلواي، 2006)

إنَّ التراث اللغوي العربي غني بعدد من المعاجم التي سارت وفقاً لنظرية الحقول الدلالية فنحن "حين نتصفح كتب التراث اللغوي نلاحظ وجود معاجم كثيرة سارت على هذا الاتجاه، ومن أهمها: الغريب المصنف، لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت 244 هـ)، والألفاظ الكتابية، لعبد الرحمن بن عيسى الهمذاني (ت 320 هـ)... والمعاجم السابقة تبين لنا أن القدماء سبقوا المحدثين في هذا الاتجاه" (كمال الدين، 2004).

وقد رتب الهمذاني أبواب كتابه مراعيًا العلاقات الدلالية البينية بين الألفاظ كالترادف بين لفظي الحقد والضغينة، والترادف بين الجد والسعي، واهتم كذلك بعلاقات الترادف بين الأبواب نحو: باب في كرم المحتد والأصل يليه باب في الشرف والنسامي، إضافة إلى الترادف في الباب نفسه نحو باب الزلة والخطأ، وباب الحقد والضغينة، وباب التلب والطعن، وباب اعتياص الأمر وصعب المرام.

واهتمَّ إلى جانب ذلك بإيضاح علاقة التضاد الذي يعني: وجود كلمتين متشابهتين في معظم المكونات الدلالية ما عدا وحدة واحدة أو اثنتين تختلفان سلبيًا وإيجابيًا: (طويل: قصير)، (أسود: أبيض). ومن أمثلة ذلك علاقة التضاد بين الأبواب فنجده يُتبع باب البعد بباب في قرب المسافة والخطوة، وأحياناً نجد في الباب الواحد نفسه يدمج بين المتضادات كباب القلة والكثرة لكنه لا يلتزم هذا الترتيب دائماً، حيث تواردت بعض الأبواب المتتالية دون رابط بينها نحو باب المداراة يليه باب الدسم وتأثيره ومن ثم باب إطلاق العنان فباب الإتياع يليه باب الأضداد.

إلا أننا سنقصر بحثنا على علاقة الترادف كون الهمذاني قد ركز عليها في كتابه.

1- الترادف:

الترادف لغةً هو: التتابع، فقد جاء في لسان العرب قوله: الردف ما تبع الشيء وكل شيء تبع شيئاً فهو ردفه، وإذا تتابع شيء خلف شيء فهو الترادف" (ابن منظور، 1997). وفي الاصطلاح هو: "الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد" (السيوطي، 1987).

أمّا علماء الغرب فقد عرّفوا المترادفات بأنها "ألفاظ متحدة المعنى وقابلة للتبادل فيما بينها في أي سياق، واشتراط قابلية التبادل بين الألفاظ في كل سياق، يؤدي في نهاية المطاف إلى عدم إمكان التبادل بين الألفاظ إلا في الحدود الضيقة جداً. مما يجعل المترادفات في حقيقتها ليست أكثر من أنصاف أو أشباه مترادفات؛ لأنَّ الألفاظ غالباً لا تُستعمل في السياق الواحد أو الأسلوب الواحد من غير تمييز أبدأ" (أولمان، 1997).

وقد اختلفت تعريفات الترادف عند علماء اللغة الغربيين باختلاف مدارسهم اللغوية، فالترادف عند أصحاب النظرية التصورية يتحقق إذا كان التعبيران يدلان على الفكرة العقلية أو الصورة نفسها، بينما يتحقق الترادف عند أصحاب النظرية الإشارية، إذا كان التعبيران يستخدمان مع الشيء نفسه بالكمية نفسها، أمّا أصحاب النظرية السلوكية فيرون أنَّ الترادف يتحقق إذا كان التعبيران متمثلين عن طريق اتصال كل منهما بالمشير والاستجابة نفسها، ونجد أن الترادف عند أصحاب النظرية التحليلية يتحقق إذا كانت الشجرة التفريعية لإحدى الكلمتين تملك التركيب التفريعي نفسه للأخرى، أو إذا اشترك اللفظان في مجموع الصفات الأساسية والتمييزية، ويرى أصحاب النظرية السياقية أن التعبيرين يكونان مترادفين في لغة ما إذا كان من الممكن تبادلها في أي جملة في هذه اللغة دون تغيير القيمة الحقيقية لهذه الجملة، وأخيراً يتحقق الترادف عند أصحاب نظرية الحقول الدلالية إذا كان هناك تضمّن من جانبين (أ) و(ب)، فيكون (أ) يتضمّن (ب) و(ب) يتضمّن (أ)، (عمر، 1988).

الترادف في الألفاظ الكتابية.

سيطرت علاقة الترادف في كتاب "الألفاظ الكتابية" على عباراته وألفاظه؛ إذ إنها العلاقة الأبرز التي تحكم الألفاظ التي أوردها في كل باب، والأمر الذي يؤكد إيمان الهمذاني بالترادف بين في متن كتابه وهو من القائلين بالترادف فقد ألف كتاب (الأشباه والنظائر ورتبه على حروف المعجم" (عيّاد، 2010).

وعلى الرغم من ذلك لم يُعرّف الهمذاني الترادف تعريفاً صريحاً بل جاء تعريفه له تلميحاً في قوله عن فائدة الألفاظ الكتابية: "أمكنه تغيير ألفاظها مع اتفاق معانيها" (الهمذاني، 1981) أي أنه قصد بذلك اتفاق المعاني واختلاف الألفاظ.

ونجد أن الهمداني في مذهبه هذا يتفق مع ما جاءت به نظرية التَّرَادِفِ التقليدية عند اللغويين في الغرب التي تتبنى على اعتبار المترادفات بدائل أسلوبية، فهي رصيد يختار منه مستعمل اللُّغَة ما يشاء ويمكنه من استبدال لفظ بأخر وهو يحافظ على المعنى المقصود، فالمترادفات بدائل أسلوبية تعد التَّرَادِفُ مساعداً للذاكرة، وأداة إسعاف للشاعر والكاتب فحسب. (عيّاد، 2010).

وإضافة إلى أن الهمداني أورد المترادفات كونها بدائل أسلوبية للكُتَّاب؛ إلاَّ أنَّه كذلك استعان بها لتفسير مفرداته الأساسية وتوضيحها، فمن غير الممكن أن يوضِّح معنى لفظة دون الاستعانة بلفظة أخرى "فالألفاظ المترادفة، بالإضافة إلى أنها حقيقة واقعة ولا سبيل لإنكارها، عامل مساعد على فهم المعاني وتوضيح الأمور، وأداة طيِّعة في تناول اليد تتيح لنا بيان تفصيل الأمر ودقائقه وزواياه. وإنَّ هذه الألفاظ المترادفة قد يقوم بعضها مقام بعض ممَّا يسمح لمتلقي اللُّغَة أن يستخدم ما تيسر من ألفاظ تعينه على التعبير عن رأيه" (مجاهد، 1985). وقد اتَّبع الهمداني عدَّة طرق في معالجة الألفاظ المترادفة في الألفاظ الكتابية وهي:

1. أن يذكر اللفظ الأوَّل، ثم يذكر لفظاً آخر ويقول (أيضاً)، مثاله: "يقال: قريت الدار والمسافة والخطوة، وتدانَّت أيضاً. (الهمداني، 1981).

2. أن يذكر اللفظ ثم يذكر مرادفاتهُ مباشرة باستخدام واو العطف، مثاله: "يقال ثلَّب فلان وقصبه وشتره وضرسه وسمع به وندد وشرد به وسبعه وتقصه وعابه وجد به ووقع به وشعث منه والحم عرضه، وقرع صفاته ورتغ في عرضه"، ومنه كذلك "يقال انتظم الأمر والتدبير وأنسق واستقام واثتلف واستتبَّ واستوسق واطرد واستدَفَّ (الهمداني، 1981).

3. أن يذكر اللفظين المترادفين ثم يتبعهما بقوله: "واحد" ومثاله: "وعَرَفُ الطَّيِّبِ ونَشْرُهُ ونَسِيمُهُ ورياءُهُ ونَشَوْنُهُ وأَرْجُهُ وفَعْمَنُهُ وأَريحَتُهُ ودَفْرُهُ واحدٌ" وفي موضع آخر "والعادل والمُعْذِلُ واللايم والمولوم والعاتب والمؤنَّب والمويخ والمفند والمبكت واحد" و"البعيد والنَّازج والنَّاسع والنائي والقاصي والغارب والشَّاحط والشَّاطن والشاطر والعازب واحد" و"العفو والصفح والإقالة والتَّغاضي والغفران والتَّغابي والبِقيا والرعي والتَّجاوز والتَّجافي والعتبي والتغمد والإغضاء واحد". (الهمداني، 1981).

وبعد الاستعراض السَّابِقُ لكيفية معالجة الهمداني لموضوع التَّرَادِفِ في كتابه يمكن الاستنتاج بأنه جاء مقارياً لما اعتمده أغلب النظريات الدلالية الحديثة في تناولها للقضية، فأصحاب النظرية التصويرية يرون التَّرَادِفِ إذا كان التعبيران يدلان على نفس الفكرة العقلية، أمَّا النظرية الإشارية فيرى أصحابها أن

فالهمداني وجد أن التَّرَادِفِ يُوسِّعُ من دائرة التَّعبير، فضلاً عن أنه يزيد من وسائل التَّعبير وهذا هو الهدف من وضع كتابه؛ تسهيل مجال النظم والنثر على الكُتَّاب والمتأدبين.

وقد صرَّح الهمداني بعلاقة التَّرَادِفِ في كتابه عدة مرات حيث إنه قد وسم بعض أبوابه صراحةً بذلك نحو قوله: "باب ترادف البغض والحب": يُقال فلان يبغض فلانا ويجتويه ويقليه ويشنأه والبغض والمقت والقلى والشنأ والبغضة واحد"، و(باب ترادف السنَّة) و(باب ترادف الدائم)، إلاَّ أنَّه في المقابل قد أسقط ذكر لفظ التَّرَادِفِ في أبواب كثيرة أخرى جاء في تضاعفها الكثير من أمثلة التَّرَادِفِ.

وقد عالج الهمداني في ألفاظه نوعين من التَّرَادِفِ: الأوَّل: وهو ترادف واقع بين العبارات والجمل لا الكلمات المفردة، مثل: لَمَّ الشَّعْثُ/رتق الفتق، "ومعظم شواهد التي جاء بها في كتابه توضح أنه ركَّز على التَّرَادِفِ بين العبارات. ومثل التَّرَادِفِ على مستوى اللفظ المفرد التَّرَادِفِ على مستوى العبارة فهو أمر واقع موجود تشهد به مباحث السابقين ومصنفاتهم والدليل القوي عليه "ألفاظ الأشباه والنظائر" (الهمداني، 1981).

عند إمعان النظر في كتاب الألفاظ الكتابية للهمداني نتبيَّن أنه قد استعان كثيراً بالمترادفات وذلك تحقيقاً للغاية من تأليف كتابه إذ إنَّه يُقدِّم للمتأدِّبين طرائق استعمال الألفاظ؛ فالهمداني يلجأ لبيان معنى العبارة في ألفاظ كل باب بما ضمَّ إليها من عبارات متشابهة في المعنى فهو يقول مثلاً: "يقال أصلح فلان الفاسد، ولم فلان الشعث، وضم النشر ورم الرث، وجبر الكسر، وجبر الوهن وأسى الكلم" (الهمداني، 1981).

الأخر: وهو ترادف واقع بين الألفاظ المفردة حيث أورد الهمداني أمثلة متنوعة عليه إلى جانب ما سبقه من عبارات مترادفة نحو: "قد صارم فلان فلانا وهاجره وباعده وجانبه وباينه وقطع حبله وصرم أسبابه ورافضه مراضة وهجره هجرة". (الهمداني، 1981). ويقوم الهمداني بعرض المفردات وشرح معانيها مثل قوله: "قال المبرد الاضطلاع من الضلالة وهو القوة يقال بغير ضليع أي قوي -والاطلاع من العلو- يقال اطلعت الثنية أي علوتها" (الهمداني، 1981).

ويعتمد الهمداني في إيابته عن معانيه استخدام مرادفات للكلمة تُبين عن معناها وتساعد على الفهم نحو: "وهو أزور وأصيد وأشوس وأصور إذا كان مايل العنق من الكبر"، وكذلك قوله: "يقال هذا المطر عام وشامل وفاش وشايح وذايح ومستفيض"، ونحو: "وشحا له فاه (إذا أفضَّ الحِرْصَ)، ومنه كذلك: "ويقال فلان عيوف (إذا كان يعاف الدَّسَ)" (الهمداني، 1981).

من المترادفات مغالون" (أنيس، 1973) كما قد يؤدي الانحراف في نطق بعض الأصوات إلى اتجاه عكسي، إذ تغدو للكلمة الواحدة صورتان لفظيتان أو أكثر، الأمر الذي قد يؤدي إلى الترادف وهو المنسوب إلى اللهجات، كالصقر والزقر والسقر التي تدل جميعاً على مسمى واحد، كذلك قد يؤدي إلى صورة من صور الفروق، فنطق الطاء في "الغلط" تاء يُظهر كلمة جديدة هي "الغلت" وهذا يوحي بوجود فروق بين معنى الكلمتين، كأن يكون الغلط عاماً، والغلت في الحساب خاصاً، كما جاء في بعض المعاجم (ابن منظور، 1997). واستناداً إلى هذه الجوانب الصوتية يمكن للدارس أن يحلّل كثيراً من مظاهر التطور الدلالي، ويمكننا عدّ الألفاظ السابقة مترادفة كونها ليست متحدة في البيئة اللغوية الواحدة. كما أن الاختلاف الصوتي يتبعه اختلاف دلالي" (عمر، 1988)، ولربما يكون التصحيف كذلك من الأسباب التي أدت إلى وجود مثل هذا الاختلاف في مرحلة ما.

ثانياً: النظرية السياقية:

تحتاج الكلمة لضبط دلالتها وتحديدتها إلى سياق تنتظم فيه، وإلا تظل دلالة الكلمة مفتوحة على عدد من الاحتمالات التي تحملها في طياتها، يقول مارتيني: "خارج السياق لا تتوفر الكلمة على المعنى" (شاكر، 1992). إن منهج النظرية السياقية يعد من المناهج الأكثر موضوعية ومقاربة للدلالة، ذلك أنه يقدم نموذجاً فعلياً لتحديد دلالة الصيغ اللغوية، وقد تبنى كثير من علماء اللغة هذا المنهج منهم العالم (وتغنشتين) - (Wittgenstein) الذي صرح قائلاً: "لا تفتش عن معنى الكلمة وإنما عن الطريقة التي تستعمل فيها" (أبو ناضر، 1982) يقول ستيفن أولمن: "السياق وحده هو الذي يوضح لنا ما إذا كانت الكلمة ينبغي أن تؤخذ على أنها تعبير موضوعي صرف أو أنها قصد بها أساساً؛ التعبير عن العواطف والانفعالات" (أولمان، 1997). وقد ميز العلماء أربعة أنواع من السياق: (عمر، 1988)

1- السياق اللغوي:

ويقصد به السياق الذي تتغير فيه دلالة الكلمة تبعاً لتغيير يمس التركيب اللغوي، كالقديم والتأخير في عناصر الجملة.

2- السياق العاطفي الانفعالي.

ويحدد السياق العاطفي الانفعالي دلالة الصيغة أو التركيب من معيار قوة أو ضعف الانفعال، فبالرغم من اشتراك وحدتين لغويتين في أصل المعنى إلا أن دلالتها تختلف.

3- سياق الموقف أو المقام:

وهو يعني الموقف الخارجي الذي يمكن أن تقع فيه الكلمة

تحقق الترادف يقتضي أن يستعمل التعبيران للإشارة إلى نفس الشيء بنفس الكيفية، بينما تنظر النظرية السلوكية إلى تحقق الترادف إذا كان التعبيران يخضعان لنفس المثير والاستجابة، أما النظرية التحليلية فالترادف عندها يكمن في خضوع التعبيرين إلى نفس التفريع بحيث ينتج عنه سمات تمييزية متماثلة. (عمر، 1988)

فالهذاني وظّف الترادف في كتابه بغية توفير بدائل متنوعة للكاتب بدلا من التكرار قصد التنويع في الدلالات. ويبدو كذلك من أمثلة الترادف التي أوردها الهذاني تشابه مفهومه وشروطه التي لم يذكرها صراحة - لكننا نستطيع استخلاصها من كتابه- مع الشروط التي وضعها المحدثون فالشرط الأول وهو الاتفاق التام في المعنى وهذا يقتضي عدم وجود أي فروق دلالية بين الألفاظ التي يقال بترادفها فهو يقول بهذا السياق: " فإن كتب عدة كتب في معنى تهنئة أو تعزية أو فتح... أمكنه تغيير ألفاظها مع اتفاق معانيها، وأن يجعل مكان (أصلح الفاسد). (لم الشعث). (رتق الفتق) و(شعب الصدع) وهذا قياس فيما سواه من أبواب ألفاظ هذا الكتاب. (الهذاني، 1981).

فالهذاني فيما سبق يؤكد إمكانية التبادل بين تلك الألفاظ التي أوردها على اختلاف ألفاظها لاتفاق معانيها. أما الشرط الثاني الذي وضعه العلماء المحدثون فهو الاتحاد في البيئة اللغوية وذلك أن تكون الكلمتان التي يُقال بترادفها تستعملان في لهجة واحدة؛ أي: "أن يكون للرجل الواحد في البيئة الواحدة الحرية في استعمال كلمتين أو أكثر في معنى واحد، يختار هذه حيناً ويختار تلك حيناً آخر وفي تلك الحالتين لا يكاد يشعر بفروق بينهما إلا بمقدار ما يسمح به مجال القول أو الأسلوب (أنيس، 1973) وقد تحقق هذا الشرط كذلك عند الهذاني الذي وضع كتابه ليكون عوناً للمحتاج فيكتب حيناً هذه اللفظة وحيناً يكتب اللفظة الأخرى للتعبير عن المعنى نفسه من باب التغيير والبلاغة والتجديد، ويبدو أن شرط اتحاد العصر قد تحقق بشكل كبير؛ لأن الألفاظ حافظت على مفاهيمها.

أما الشرط الثالث وهو ألا يكون أحد اللفظين نتيجة تطور صوتي للفظ آخر فلم تتحقق عند الهذاني إذ إنه عدهما من المترادفات؛ فقد وردت بعض الألفاظ عند الهذاني وعدّها ترادفاً نحو " ويقال مأخذ ذلك من كُتِب وصقِب وسقِب وزقِب وصدد وزمم وأمّم " و" ويقال للأولياء انحازوا عن الأعداء وحاصوا وحاصوا". "وتقول إذا ارتد عن توبته... ارتكس وانتكس"، فهذه الأمثلة ليست من الترادف كونها ناتجة عن تطور صوتي للفظ الآخر فأحدى الكلمات السابقة أصل والبقية تطور لها، فهما معا ليستا في الحقيقة إلا كلمة واحدة، فالذين اعتبروا مثل هذه

فالسِّياق هو الذي يحدد الفروق الدلالية بين الألفاظ، إذ إن أكثر الفروق الدلالية بين المترادفات قد تلاشت مستندياً إلى معايير السِّياق وظروفه، فالسِّياق هو الذي يحدد كونها مترادفات أو لا" (عمر، 1988)، إن أكثر أنماط السياقات استعمالاً في (الألفاظ الكتابية) الأمثال، يقول الهمذاني: "ونكأت الكلم... وفي المثل ما حككت قرحة إلا نكأتها أي أدميتها." وكذلك قوله "وفي المثل رب لايم مليم ورب ملوم لا ذنب له" وفي موضع آخر: "ويقال في المثل هو أعزُّ من الأبلق العقوق." وقال في باب الاستغناء "وفي الأمثال الغني طويل الذيل مئاس، ومن يطل ذيله ينتطق به" (الهمذاني، 1981).

وقد استعان الهمذاني كذلك بشعر العرب كثيراً، نحو قوله: "وإذا زدت في اللفظ شيئاً قلت رأب متباين الصدع، وضم متفرق البشر، قال كعب بن الحارث:

طعناً طعنة حمراء فيهم حراماً رأبها حتى الممات
ومن مواضع استشهاده كذلك "ويقال استوسق الرجل إذا انقاد، واستقام وعنا يعنو إذا خضع والعاني الأسير والعناة جمع وتقول طامنت من نخوته وكسرت من زهوه وأقمت من صوره وطأطأت من إشرافه وقصرت من بصره ورددت إليه من سامي طرفه كل هذا إذا قصرت إليه نفسه وفعلت فعلاً تزيل به نخوته وقد اعتدل صعره ولانت عريكته ولانت محبسته، قال الشاعر وهو المُتلمّس:

وكُنَّا إِذَا الْجِبَّارُ صَعَّرَ خَدَّهُ أَقْمَنَا لَهُ مِنْ دَرْتِهِ فَتَقَوَّمَا
ويستعين الهمذاني كذلك بشواهد من الحديث الشريف، لكنها قليلة، كقوله في باب الولوع: "يقال لهج فلان بالآدب وغيره، وأولع به، ووكل به، وأغري به، ومَرَن به ودرب به وضري به ومَرَى به، والعادة والدربة واحد، ويقال قد أُغرم بالشيء فهو مغرم وشغف به فهو شغوف وكلف به فهو كلف، وفي الحديث: "منهومان لا يشبعان: منهوم بالمال ومنهوم بالعلم." (الهمذاني، 1981). وبهذا فإن الهمذاني كان يستخدم الشواهد الشعرية والنثرية معاً لتفسير مفرداته وتوضيح معانيه وكان يستعين بها بعد أن يُعرّف الكلمات تعريفاً وافياً، ثم يأتي بالشواهد حتى يؤكد التفسير للمعنى أو الاستعمال للفظ.

واستعان الهمذاني كذلك بشواهد من القرآن الكريم، حيث قال في باب الحرب: "يقال حاربه محاربة وناجزه مناجرة وناوشه مناوشة ومنه قوله تعالى "وأني لهم التناوش" (سورة سبأ 52) وفي باب العطية: "ويقال مننت عليه إذا أوليته منة وتمننت عليه إذا تجملت عليه وهو المن المنهي عنه قال الله عزوجل: "لا تبطلوا صدقاتكم باليمن والأذى". (سورة البقرة 174)

وفي باب النوم إذ يقول: "وقوم هجد، ونوم، ونائمون،

فتتغير دلالتها تبعاً لتغير الموقف أو المقام وقد أطلق اللغويون على هذه الدلالة مصطلح "الدلالة المقامية".

4- السِّياق النَّقَافِي:

والمقصود به القيم الثقافية والاجتماعية التي تحيط بالكلمة، إذ تأخذ ضمنه دلالة معينة. وقد أشار علماء اللُّغة إلى ضرورة وجود هذه المرجعية الثقافية عند أهل اللُّغة الواحدة لكي يتم التَّواصل والإبلاغ. وقد توصل علماء اللُّغة في إطار النظرية السياقية كذلك إلى ما يُعرف بـ"الرصف"، وهو يعني مراعاة وقوع الكلمات مجاورة لبعضها حيث يعد هذا الوقوع أحد معايير تحديد دلالة الكلمة؛ لأن تسييق الصيغة اللُّغوية يُصَيِّق من مجالها الدلالي، فلا يمكن أن ترد الصيغة اللُّغوية بمعزل عن السِّياق النفسي أو الاجتماعي الثقافي، بل يحصل التجاور بين مجموع الصيغ اللُّغوية داخل التركيب وهو ما يمكن التعبير عنه بمصطلح "النظم"، كما سماه قديماً عبد القاهر الجرجاني في كتابه: "دلائل الإعجاز".. وقد عدَّ فيرث (Firth) أن قائمة الكلمات المترادفة مع كل كلمة جزء من معناها (عمر، 1988)، وهنا يستوجب حضور مجموعة من المفردات معاً إذا حضرت إحداها لتتكتمل عملية النظم أو الرصف.

وما نعينه هنا في كتاب الهمذاني هو السِّياق الثقافي وفكرة الرصف التي يتحدد معها المعنى الدقيق الذي قصده الكاتب، وهذا ما عناه جون لاينز بقوله: "أمَّا السياقات فيتم تكوينها وتحويلها وتعديلها بشكل دائم بوساطة النصوص التي يستخدمها المتحدثون والكتاب في مواقف معينة.

التَّرَادِفُ وَالسِّياق

اتَّضح اهتمام الهمذاني بضرورة الاستناد إلى نص لغوي في الإبانة عن معاني الألفاظ في كتابه أولاً بتعمده استخدام التَّرَادِفِ على مستوى العبارة وكأنه يوظف مفرداته في سياقات جاهزة يستحيل معها حدوث لبس في المعنى الذي أراده، فمثلاً: "يقال فلانٌ يتقبل أباه ويتلو تلوهُ ويحذو حذوه ومثاله وحذوته ويأخذ مأخذه، ويطأ مواقع قدمه وموطئ سيرته ويستن بسنته ويسير بسيرته ويقنفي، ويقنفر هديه ومعالمه ويستتهج سبيله ويتبع قصده وينحو نحوه ويقفو أثره ويتخلق بأخلاقه ويتسم بسيماه ويأتم به ويتحلّى بحليته ويأتسي به إذا سلك سبيله ويقتاس به اقتباساً ويسعى مسعاه ويحذو به حذو القذة" (الهمذاني، 1981) ومثله في الكتاب كثير، كذلك يلجأ الهمذاني إلى الشواهد الشعرية والنثرية وكان يعزو أغلبها إلى قائلها وقد تنوعت شواهده فمنها ما هو جاهلي ومنها ما هو إسلامي، كذلك استشهد بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف.

وهجود، ورفود، ورؤد قال الله تعالى: "وتحسبهم أيقاظاً وهم رقود" (سورة الكهف 48).

إن اعتناء الهمذاني بتحقيق غايته في تأليف الكتاب بتيسير سبل الكتاب والمتعلمين من خلال تزويدهم بمجموعة من الأساليب التعبيرية المتنوعة للمعنى الواحد وللغة الواحدة جعله يأتي بها من خلال السياق انطلاقاً من إدراكه لأهميته في الإبانة عن اللفظة المفردة وبذلك تلتقي أنظاره ونظرية فيرث في السياق إذ إن معنى الكلمة عند أصحاب هذه النظرية هو: "استعمالها في اللغة" أو الطريقة التي تستخدم بها "فالمعنى كما يصرح فيرث لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية، أي وضعها في سياقات مختلفة ويقول أصحاب هذه النظرية في شرح وجهة نظرهم: "معظم الوحدات الدلالية تقع في مجاورة وحدات أخرى، وإن معاني هذه الوحدات لا يمكن وصفها أو تحديدها إلا بملاحظة الوحدات الأخرى التي تقع مجاورة لها" (عمر، 1988).

إن ما يهنا هنا هو السياق الثقافي، الذي يحدد معنى الكلمة بدقة حسب السياق الذي وردت فيه ويزيل أي لبس أو غموض قد يحيط بها. فتصبح كلمة (أرج) مختلفة عن كلمة العرف أو الذفر على الرغم من اشتراكهم في الدلالة على الروائح ولكن في سياقات مختلفة. "ولا يكون الأرج إلا رائحة طيبة، والعرف رائحة كل شيء طيب وغير طيب، والذفر من الأضداد يُقال رائحة ذفرة أي مُنتنة ورائحة ذفرة أي طيبة" (الهمذاني، 1981) ويبقى السياق المحدد الرئيسي لدلالة اللفظة المتجددة. فإن علم الدلالة يعني، بالأخص، بالجانب المفهومي "للدال" فيتناول ضمن مباحثه العلاقة التي يقيّمها "المدلول" مع الأشياء، وعلاقته ببقية المدلولات داخل السياق، "فعلم المعاني أو علم الدلالة هو العلم الذي يعنى بدراسة الدلالات الألسنية، وعلى الأخص الجانب المعنوي من هذه الدلالات، أي المدلول." (أبو ناضر، 1982).

إن الجهد الذي قام به الهمذاني من خلال توظيف السياق في فهم المفردة جاء ليقيدها ويحددها تحديداً دقيقاً لا تتبادر من خلاله دلالة غيرها.

"ولا ريب في أن عمل اللغويين العرب القدامى يختلف عن مثيله لدى الأوروبيين في العصر الحديث، لأسباب أهمها الزمان وتوسع آفاق الدرس وعمق تقنياته ومناهجه، وليس في هذا ضير يلحق بهم، إذ كانوا في عصرهم سابقين مبتكرين، وما زال في آثارهم كثير من الأفكار الرائدة" (عزوز، 2002).

3. النظرية التحليلية:

تهتم هذه النظرية بتحليل الكلمات إلى مكونات وعناصر،

وقد قدم كاتز وفورد "تحليلاً مميزاً للكلمات ودلالاتها وأحصيا في ذلك ثلاثة عناصر اتخذت كمفاتيح للتحليل وتحديد المؤلفات التي تشكل الكلمة وذلك لتعيين دلالاتها وهذه العناصر هي: المحدد النحوي والمحدد الدلالي والمميز وأهمية هذه النظرية تكمن في طابعها الوظيفي إذ تستخدم في كثير من مجالات اللغة كالمجاز والترادف والمشارك اللفظي ولأن نظرية الحقول الدلالية تهتم بالنمط التصنيفي ودلالاتها بناء على تحليل تفريعي للصيغة، فإنها تلتقي مع النظرية التحليلية التي تعنى بتحديد مؤلفات الكلمة عبر خصائصها ومميزاتها الداخلية، فالمحدد الدلالي يقوم بتخصيص معنى شامل لكل تركيب، انطلاقاً من الدلالات الفردية للمورفيمات التي تولفه وتبعاً للطريقة التي تتألف بها هذه المورفيمات، والمميز يشرف على تلك الوظيفة التمييزية ويفتضي ذلك وجود تضاد بين الوحدات المميزة من ذلك التضاد الصوتي القادر على التمييز بين كلمتين من حيث المعنى كالتمييز بين الكلمتين: (تاب) و(ناب) فوجود الناء في (تاب) مكان النون في (ناب) قد ميز بين دلالة هاتين الكلمتين. (زكريا، 1983) ويقوم المحدد النحوي بوظيفة التمييز بين داليتين لصيغة واحدة تأخذ إحداها في التركيب وظيفية "الفعلية"

والأخرى وظيفية "الفاعلية"، كما هو الشأن في كلمة "يريد"، إن تحديد دلالات الصيغة اللغوية يتم بمقارنة هذه الصيغ بصيغ أخرى داخل الحقل المعجمي كما ذهب إلى ذلك العالم دي سوسير بحيث نظر إلى المعنى على أساس أنه مجموع تقابلات الصيغة المنتجة مع بقية الصيغ الأخرى "فكل لغة تنتظم في حقول دلالية، وكل حقل دلالي له جانبان: حقل معجمي وحقل تصوري. ومدلول الكلمة مرتبط بالكيفية التي تعمل بها مع كلمات أخرى في نفس الحقل المعجمي لتغطية أو تمثيل الحقل الدلالي، وتكون كلمتان في نفس الحقل الدلالي إذا أدى تحليلها إلى عناصر تصورية مشتركة ويقدر ما يكثر عدد العناصر المشتركة بقدر ما يصغر الحقل الدلالي" (الفاسي، 1986) إن المكون التركيبي يقوم "بخلق" دلالات إضافية للصيغة وذلك لاحتوائه على المكون الأساسي الذي هو جملة من القواعد (إعادة الكتابة) والمكون التحويلي الذي تحدد معه المداخل المعجمية، وكتابة التركيب بينيته العميقة تتم عملية الاستبدال بتحويل القواعد إلى جمل وتراكيب (سطحية)، ثم إن تحليل الصيغة إلى مكوناتها هو الذي يحدد مجالها الدلالي بتطابقها مع صيغ أخرى لها المكونات نفسها، ويكون للصيغة المعجمية دلالتها المميزة إذا حوت على مكونات تمييزية يوضح ذلك أحمد مختار فيقول: "إن معنى الكلمة طبقاً للنظرية التحليلية هو "طاقم الملامح أو الخصائص التمييزية"، وكلما

تدرجياً إلى المعنى الأساسي وتحل محله فيتطور المعنى" (جيرو، 1992).

التَّغْيِيرُ الدَّلَالِيُّ وَالتَّرَادِفُ

ينبغي أن يكون لكل (دال) في اللُّغَة الواحدة (مدلولاً) واحداً مُحدداً؛ لأن الغاية من اللُّغَة الإفصاح والإيضاح في التَّوَاصل، إلاَّ أنَّ خضوع ألفاظ كل اللُّغات المستخدمة للتَّغْيِير والانتقال والتشابك إما بشكل ظاهر ملموس أو بشكل غامض يصعب تحديده أوصلنا لمرحلة نجد فيها مجموعة من الألفاظ المختلفة التي تحمل دلالة واحدة، ويقول المسدي في ذلك: "إن الحقيقة العلمية التي لا مرأ فيها اليوم هي أن كل الألسنة البشرية ما دامت تتداول فإنها تتطور، ومفهوم التطور هنا لا يحمل شحنة معيارية لا إيجاباً ولا سلباً وإنما هو مأخوذ في معنى أنها تتغير إذ يطرأ على بعض أجزائها تبدل نسبي في الأصوات والتركيب من جهة ثم في الدلالة على وجه الخصوص ولكن هذا التغير هو من البطء بحيث يخفى عن الحس الفردي المباشر" (المسدي، 1986).

ويرى بعض علماء اللُّغَة أن أحد أبرز أسباب نشوء التَّرَادِف ناجم عن إهمال الفروق اللُّغوية وتعميم الدلالة (إبراهيم أنيس، 1965).

مظاهر التَّغْيِير الدَّلَالِي:

1. تخصيص الدلالة، يعني تحويل الدلالة من المعنى الكلي، إلى المعنى الجزئي أو تضيق مجال استعمالها.
2. تعميم الدلالة وتعني أن يصبح عدد ما تشير إليه الكلمة أكثر من السابق، أو يصبح مجال استعمالها أوسع من قبل. "فالدلالة تكون قابلة للتوسع، كلما كانت العلة مختفية غير معروفة ذلك أن الارتباط القسري الذي جمع الدال بمدلوله، كان في البدء عن طريق علة جوهرية هي التي أعطت لهذا الارتباط مرونته، بحيث يحدث امتداد في المجال الدلالي للفظ، "فيجب على العلة أن تختفي إذن لمصلحة المعنى أما إذا حدث العكس فأنها ستقلص المعنى وتهدمه" (جيرو، 1992).
3. رقي الدلالة وانحطاطها وهو "نقل المعنى" إذ قد تتردد الكلمة بين الرقي والانحطاط في سلم الاستعمال الاجتماعي، بل قد تصعد الكلمة الواحدة إلى القمة وتهبط إلى الحضيض في وقت قصير، فكانت دلالة طول اليد كناية عن السخاء والكرم وهي قيمة عليا لكنها أضحت وصفاً للسارق إذ يقال له: هو طويل اليد.
4. تغيير مجال الاستعمال بنقل الدلالة من مجالها الحقيقي إلى مجال المجاز ويقصد به الانتقال بالكلمة من

زادت الملامح لشيء ما قل عدد أفرادها، والعكس صحيح كذلك، وعلى هذا يمكن تضيق المعنى وتوسيعه عن طريق إضافة ملامح أو حذف ملامح". (عمر، 1988)

وتعدُّ علاقة التَّرَادِف إحدى العلاقات التي يتم بموجبها تعيين قيمة الصيغة اللُّغوية داخل الحقل المعجمي.

إن دراسة التَّرَادِف يجب أن تكون في سياق لساني وتعتمد أساساً على التحليل التوزيعي الذي يعتمد على تدقيق القرائن السياقية الممكنة لكل كلمة من حيث التركيب والدلالة انطلاقاً من دراسة الجمل التي وردت فيها الكلمات المترادفة فيقع استخراج الخصائص التوزيعية الخاصة بكل كلمة عن طريق تحديد البنى النحوية وعن طريق تعيين الطبيعة الدلالية لتلك القرائن (دلالة مجردة/دلالة حسية) (عيّاد، 2010)

1- علاقة التَّرَادِف:

وتعني أن الكلمتين أو أكثر بمنطق النظرية التحليلية تتضمن نفس المكونات ولديها عناصر تصورية متماثلة، ويكون التَّرَادِف إذا كان هناك تضمن من جانبين فر (أ) و (ب) مترادفان إذا كان (أ) يتضمن (ب) و (ب) يتضمن (أ) مثل (أب) و (والد). وعليه تصنف الوحدات المعجمية ضمن حقول بمعيار التَّرَادِف.

مثال من كتاب الألفاظ الكتابية: أورد الهمذاني في كتابه الغضب والغيظ واللظى بمعنى فهي مترادفات وحسب النظرية التحليلية فالغضب يتضمن الغيظ واللظى والغيظ يتضمن الغضب واللظى؛ إذن هذه ألفاظ مترادفة تخضع للتبادل في بعض السياقات فقط؛ لأن اللظى يتميز عن الغيظ والغضب بأنه خاص بالنار وشدة اشتعالها، فكلاهما يدل على الغضب ولكن في اللظى معنى لا يحمله كلا من الغضب والغيظ. فعلى الرغم من التقارب الدلالي القوي بين الألفاظ السابقة إلا أنه يستحيل أن تخضع إلى التبادل في جميع السياقات لكنها تدخل في علاقة تضمن من جانبين.

إضافة إلى الاختلاف في أصل معنى جذر الكلمة فالغضب نقيض الرضا، والغيظ الغضب، أما اللظى فهي النار (ابن منظور، 1997)، وهكذا نجد أن أصل اللظى مختلف ولكنها استخدمت مجازاً للدلالة على الغضب وشدته فكل مرادف هنا خاضع لعوامل اجتماعية وثقافية وجغرافية تجعله لا يتساوى مع مرادفاته في الاستعمال في كل السياقات.

ويؤكد بيار جيرو ذلك بقوله: "يتغير المعنى لأننا نعطي اسماً عن عمد لمفهوم ما من أجل غايات إدراكية أو تعبيرية، إننا نسمي الأشياء ويتغير المعنى لأن إحدى المشتركات الثانوية (معنى سياقي، قيمة تعبيرية، قيمة اجتماعية) تنزلق

ظاهرة التطور الدلالي فهو يرصد عبارات وألفاظ تربطها علاقة التناوب والتبادل فهناك إذن لفظ أصيل وهناك لفظ طارئ بديل، وهو بذو يُنبه إلى ظاهرة التغير الدلالي إذ لا يوجد ثبات في المفردات فهي مُتغيّرة يحدث بينها تبادل واستعارات، وهو بهذا يعي تماماً أنّ وجود الفروق الدقيقة بين الكلمات التي تُعطي كل منها هويّةً مُتميّزة واضحة لا يمنع من التبادل بينها. فقد " يقترب معنى من معنى آخر في أثناء الاستعمال، فالكلمة أثناء تداولها ودورانها وما يعتريها أثناء ذلك أشبه ما تكون بالدوائر المُتقاطعة فكلّ دائرة فيها تشترك مع الأخرى في جزء من سطحها، وأحياناً تنطبق على أخرى تمام الانطباق وبذا تنتقل كلمة من مجالها إلى مجال آخر تمتّ له ببعض الصلّة" (أنيس، 1963).

وهو يشير أيضاً إلى تطور يتّصل بتوسيع المعنى أي (تعميم الخاص) حيث يكون لدينا كلمة تدل في أصل وضعها اللغوي على معنى مُعين خاص بها ثم يحدث اتساع، في دلالتها، فتتحول إلى أن تشمل معانٍ عدة فمثلاً كلمة (الغبين) فهي "الغبين في الرأي، والغبين في الشراء والبيع"، ومنه كذلك تطور دلالة الضمّ لتدخل في باب الشوق "يقال فلان مشتاق إلى فلان، ... وظمّان إليه وصاد إليه وصد وصديان"، ومن أمثلة توسيع المعنى بمعنى تعميم الدلالة قوله في باب الاستغناء: "ويقال: ارتاش الرجل بعد فقره، ... والارتياش من الرياش والريش". وقد أضاف الهمداني كذلك، أمثلة على تعميم الخاص في أثناء تعدده لأجناس الغنى حيث قال: "أجناس الغنى: الجدة، والثروة، والنثر، والميسرة، ... والنشب... قال المازني: النشب العقار." وهنا يؤكد الهمداني من خلال استشهاده برأي المازني أن كلمة (النشب) كانت تختص في مرحلة ما بالعقار، إلا أن تغيراً دلالياً قد أصابها فتوسعت لتعني جنسا من أجناس الغنى، وهذا من باب المجاز، ومنه كذلك قوله في باب النوال والصلة: "يقال: وصلت فلانا أصله من الصلّة، ... وأصفدته من الصّفد، قال الأصمعي: لا يكون الصّفد والشكّم إلا في المكافأة، وقد يُستعمل الصّفد موضع العطية. ومن أمثلته كذلك على تعميم الدلالة قوله" واستظف واستذف وهو من الذفيف وهو الخيف السريع ومنه سمي الرجل ذفاقة. (الهمداني، 1981).

ومن أمثلته كذلك على تعميم الدلالة: "ويقال احتدم عليه الحر أي اشتد، وأصل الاحتدام الاحتراق. "وقوله كذلك في باب المعارضة والمواربة: " فلان يوارب فلانا بما في نفسه، ويكاشره مكاشرة، ... ويماذقه مذاكرة. (المماذقة مزج المودة بالعداوة، وأصله من مذقت اللبن، أي مزجته، فهو ممذوق." ومما ذكره كذلك من أمثلة على التوسع

معناها الأصلي إلى معنى آخر بينه وبين المعنى الأصلي علاقة، فإن كانت هذه العلاقة علاقة مشابهة بين المعنيين فهي "الاستعارة"، وإن كانت هذه العلاقة غير المشابهة بين المعنيين فهي المجاز المرسل والفرق بين هذا المظه "انتقال المعنى" المظهرين السابقين "تخصيص المعنى، وتعميم المعنى" يوضحه فندريس بقوله: "وهناك انتقال عندما يتعادل المعنيان، أو إذا كانا لا يختلفان من جهة العموم والخصوص، كما في حالة انتقال الكلمة من المحلّ إلى الحال، أو من السبب إلى المسبّب، أو من العلامة الدالة إلى الشيء المدلول عليه... إلخ، ولسنا في حاجة إلى القول بأن الاتساع والتضييق ينشآن من الانتقال في أغلب الأحيان، وأن انتقال المعنى يتضمن طرائق شتى، يطلق عليها النحاة أسماء اصطلاحية: الاستعارة، المجاز المرسل بوجه عام (فندريس، 1950) وهناك فرق آخر بين انتقال المعنى وتوسيع المعنى وتضييقه يحدده فندريس بقوله: "التوسيع والتضييق يتم بصورة غير شعورية، أما انتقال المعنى فيتم بصورة قصدية، لمقصود أدبي في الأعم الأغلب". (أولمان، 1997)

التغير الدلالي والترادف في كتاب الألفاظ الكتابية

درس الهمداني ظاهرة الترادف من خلال الاستعمال الفعلي للغة فنجد أن جوهر كتابه مبني على محاولة توفير أكبر قدر ممكن من المترادفات للعبارة الواحدة أو اللفظة الواحدة وذلك لتيسير سبل الكتابة والتعبير، ويعدّ النهج الذي سلكه الهمداني في كتابه نهجاً عملياً علمياً "إذ إنّ التّطبيق الفعلي للغة هو الذي يُحدّد معالمها ويؤسّس معاني كلماتها وهو المسؤول عن تحولاتها وعن التطور الذي يطرا عليها." (عيّاد، 2010) ونجده يشير في تضاعيف كتابه إلى ظاهرة التطور الدلالي مثلاً بقوله: " والعوج والأود والزور والزرع والحنو والصعر (والصعر في الخد خاصة، والصور والصيد من الخيلاء والكبر والميل ما مال وأعوج وكان خُلقةً وكذلك الضلع، والميل إذا ملت إلى الشيء " (الهمداني، 1981).

ويلعب التغير الدلالي دوراً كبيراً في حدوث الترادف مثل تعميم الخاص، وتخصيص العام، وانتقال مجال الدلالة وتغيرها وعلى ضوء هذه الحقيقة، يمكن تفسير حدوث الترادف في كثير من الألفاظ، بسبب التطور الذي يحدث للألفاظ خلال أطوار حياتها، فقضية الترادف في جوهرها تبقى مسألة دلالية قبل كل شيء، وهي نتيجة للتطور الدلالي في الألفاظ. وبهذا التفسير يمكن أن نرد كثيراً من المترادفات إلى هذه الحقيقة في التطور والاستعمال (الزيايدي، 1980) وفي كتاب (الألفاظ الكتابية) دليل بين على إدراك الهمداني

وَتَحَدَّثَ: تَحَرَّقَ، وهو على التشبيه بذلك (ابن منظور، 1997).
كشفت البحث أن كتاب (الألفاظ الكتابية) يُعدُّ من أوائل
الكتب المُصنَّفة ضمن معجمات المعاني التي بُوِّيت الكلمات
وفق الحقل الدلالي، وعنت بدراسة علاقة التَّرَادِفِ بين الألفاظ
فالهمذاني استطاع أن يوسِّع من دائرة الحقول الدلالية استناداً
إلى توزيع الألفاظ اللُّغوية على أساس علاقة التَّرَادِفِ، وقد أسهم
الهمذاني بإثراء البحث الدلالي العربي بكتابه هذا.

ونجمل ما توصل إليه البحث من نتائج بالآتي:

1. المكانة المتقدمة التي يحظى بها كتاب الألفاظ
الكتابية) للهمذاني بين كتب عصره والكتب الحديثة في موضوع
التَّرَادِفِ.
2. ظهور مفهوم التَّرَادِفِ عند الهمذاني بشكل خاص بين
العبارات والجمل.
3. توضيح المكانة المتقدمة للدرس الدلالي عند العرب
مقارنة بالدرس الدلالي الحديث.

الدَّلالي" وفلان ذرب اللسان (والذرب الحديد وأصله في
السيف). لقد انتضح من الأمثلة السابقة تنبّه الهمذاني إلى
ظاهرة التَّغْيِيرِ الدَّلالي التي تعترى ألفاظ اللُّغة فهو يعي تماماً أن
هذه الألفاظ كانت فيما مضى مقتصرة على معنى ضيقٍ لكن
تغييراً اعتراها فانتسح المعنى الذي تؤدبه، وأصبحت تتبادل
المواقع الدلالية مع غيرها من الألفاظ التي تقاربها في المعنى.
وهكذا نجد أن الهمذاني قد أورد أمثلة واقعية تشير إلى
التَّوَسُّعِ الدَّلالي وهو بذلك مستند إلى واقع الاستعمال اليومي
لها.

أما بالنسبة لتغيير مجال الاستعمال من الحقيقة إلى
المجاز، فقد ورد منها عند الهمذاني قوله: "يقال شجاع،
...وَبُهْمَةٌ (والجمع بُهْمٌ، والبُهْمَةُ الصَّخْرُ الملس شُبَّه الشُّجَاعُ
به، ويقال للجيش أيضاً: بُهْمَةٌ." (الهمذاني، 1981)، وفي
"الأزهرى: الحَدَمُ شدة إجماع الشيء بحرَّ الشمس والنار، تقول:
حَدَمَهُ كذا فاحْتَدَمَ؛ واحْتَدَمَ صدرُ فلان غيظاً واحْتَدَمَ عليٌّ غيظاً

المصادر والمراجع

- السيوطي، ج. (1987) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق:
محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل
إبراهيم، بيروت: المكتبة العصرية. ص: 405/1.
شاكِر، س. (1992) مدخل إلى علم الدلالة، ط1، ترجمة محمد
يحياتن، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. ص31.
شلواي، ع. (2006) العرب ونظرية الحقول الدلالية، مجلة المخبر،
العدد الثالث، الجزائر: جامعة بسكرة. ص318.
عبد القادر، ع. (1997) التنوعات اللُّغوية، (د.ط)، عمان: دار
صفاء للنشر والتوزيع. ص: 36.
عمر، أ. (1988) علم الدلالة، ط2، مصر: عالم الكتب. ص: 69،
77، 145، 216، 225، 223، 234.
عزوز، أ. (2002) أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، ط1،
دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب. ص: 25.
عوض، ف. (1999) علم الدلالة عند العرب دراسة نظرية وتطبيقية،
(د.ط)، القاهرة: مكتبة النهضة. ص: 87.
عيّاد، م. (2010) الكلمة (دراسة في اللسانيات المقارنة)، ط1،
تونس: مركز النشر الجامعي، دار سحر للنشر، ص256-
259، 371.
الفاسي، ع. (1986) اللسانيات واللغة العربية، ط1، عويدات للنشر
والطباعة. ص370.
فندريس، ج. (1950) اللغة، تعريب عبد الحميد الدواخلي، محمد
القصاص الناشر. ص256.
فنديك، إ. (1896) اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، مصر، مطبعة
التأليف. ص317.
ابن قتيبة، ع. (1963) أدب الكاتب، تحقيق محمد محيي الدين عبد
الحميد، ط4، مصر: مطبعة السعادة. ص: 9.

- القرآن الكريم.
أبو ناضر، م. (1982) مدخل إلى علم الدلالة الألسني، مجلة الفكر
العربي المعاصر. العدد 19/18، ص33.
أنيس، أ. (1963) دلالة الألفاظ، ط2، مصر: مكتبة الانجلو
المصرية. ص: 154-155، 216-217.
أنيس، أ. (1973) في اللهجات العربية، ط4، مصر: المطبعة
الفنية الحديثة. ص 87، 114، 168، 175، 174-192.
أولمان، س. (1997) دور الكلمة في اللغة، ط12، القاهرة: دار
غريب للطباعة والنشر. ص63، 97-98، 183.
حسام الدين، ك. (1985) أصول تراثية في علم اللغة، ط2، القاهرة:
مكتبة الانجلو المصرية. ص: 34.
الحموي، ي. (1994) معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب،
7ج، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار الغرب الإسلامي.
الداية، ف. (1996) علم الدلالة العربي، النظرية والتطبيق، بيروت:
دار الفكر المعاصر، ص: 45-46.
الذهبي، ش. (1424هـ) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام،
تحقيق وتعليق بشار عواد معروف، ط1، دار الغرب الإسلامي،
7ج.
الزركلي، خ. (2002) الأعلام، ط15، دار العلم للملايين.
ص321.
زكريا، م. (1983) الألسنية، علم اللغة الحديث، ط2، بيروت:
المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. ص312.
الزيادي، ح. (1980) التَّرَادِفُ فِي اللُّغَةِ، ط1، بغداد: دار الحرية.
ص21-27.

عباس، بيروت: دار صادر. مادة (رذف).
المسدي، ع. (1986) اللسانيات وأسسها المعرفية، (د.ط)، تونس:
الدار التونسية، ص: 38.
مجاهد، ع. (1985) الدلالة اللغوية عند العرب، (د.ط)، القاهرة:
دار الضياء، ص: 84.
الهمذاني، ع. (1981) كتاب ألفاظ الأشباه والنظائر، تحقيق البدراري
زهران، ط2، مصر: دار المعارف.
_____، (2012) كتاب الألفاظ الكتابية، تحقيق عمر حافظ سليم
سعيدة، ط1، القاهرة: القدس للنشر والتوزيع.

القطني، ج. (1986) إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد
أبو الفضل إبراهيم، ط1 القاهرة: دار الفكر العربي، بيروت:
مؤسسة الكتب الثقافية. ج2/165-166.
كمال الدين، ح. (2004) علم الدلالة المقارن، القاهرة: مكتبة
الآداب. ص: 21.
لاينز، ج. (1980) علم الدلالة، (د.ط)، ترجمة: مجيد عبد الحليم
ماشطة، حليم حسين فالح، العراق: جامعة البصرة، كلية
الآداب. ص: 212.
ابن منظور، ج. (1997) لسان العرب، (د.ط)، تحقيق: إحسان

Synonymy in the book "Al-Alfaz Al-Kitabiya" for Abd-Al-Rahman bin Issa Al-Hamathani (Semantic Approach)

*Yasmeen S. Al-Mousa, Nawal A. Al-Shawabkeh, Khaled M Al-Masafa **

ABSTRACT

This paper aimed at investigating the synonymy in "Al-Alfaz Al-Kitabiya" for Abed-Al-Rahman bin Issa Al-Hamathan " (320AH), in light of the modern semantic approaches in order to examine the similarities between the synonymy concept in Al-Alfaz A-Kitabiya book and in the modern linguistic theories. The reason behind choosing this book is that, as far as the researchers know, this book hasn't been thoroughly investigated, in addition, it is considered a precious source in synonymy.

The study has been tackled several semantic issues related to synonymy which are:

1. Clarifying the specific meaning of synonymy by Al-Hamathani and the modern linguistics.
2. Exploring the semantic shift issue as it was tackled by Al-Hamthani in order to see the advanced level that the traditional linguistic studies had at that time.

Keywords: Synonymy, Al-Alfaz Al-Kitabiya, Semantic Approach, Theories of Meanings, Semantic Shift.

* Department of Arabic Language, Princess Alia University College, Balqa Applied University, Jordan; and Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Arts, University of Jordan; and Al Hussein Bin Talal University, Jordan. Received on 19/7/2016 and Accepted for Publication on 16/10/2016.